



مركز هيا للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

من أجل تعليم فني يلبي احتياجات سوق العمل المصري



مقترح ورقة سياسات من أجل تعليم فنى يلبي احتياجات سوق العمل المصرى

د/ هيام القوصى منى محمد عليا على هند الطوخي	فريق العمل
أ/أحمد حسن سها سمير سهيلة عبد العزيز	فريق التنسيق والإدارة والدعم
أ/ منال سمرة	إشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فنى من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء المحليين،
والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

قائمة المحتويات

٣..... قائمة المحتويات

٤..... مقدمة

٥..... خلفية تاريخية

٧..... خلفية قانونية

٨..... المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلى

١٢..... الخيارات والبدائل

١٥..... الجهات والهئات الحكومية والخاصة ذات الصلة

٢٠..... المراجع

نصت المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان^١ على ان : -
"لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة".

كما جاءت المادة ١٩ فى الدستور المصرى لعام ٢٠١٤^٢ لتؤكد على أهمية التعليم بإعتباره حق أصيل من حقوق الإنسان المصرى حيث ربطت التعليم ببناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية المصرية . كما نصت المادة على الزام الدولة بتخصيص نسبة لا تقل عن ٤% من الناتج القومى للإنفاق على العملية التعليمية. وفى نفس السياق نصت المادة ٢٠ على التزام الدولة "بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره، والتوسع فى أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل".

لقد أولت الدولة إهتمام كبير للإرتقاء بالمنظومة التعليمية على مدى العقود السابقة ولكن على حساب التعليم الفنى منما استوجب استحداث وزارة معنية بالتعليم الفنى، حيث جاء القرار الذى يحمل رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١٥^٣ والذى نشر فى الجرائد الرسمية حول مهام وأهداف الوزارة^٣: - "بأنها تهدف إلى نشر التعليم الفنى بجميع تخصصاته والإرتفاع بمستوى هيئات التدريس، وتحسين جودة التعليم، وبحث واقتراح السياسة التعليمية فى هذا المجال، ووضع خطط وبرامج تنفيذ هذه السياسة، فى ضوء احتياجات البلاد بما يحقق الأهداف القومية والعلمية فى إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة، وخاصة تأهيل الخريجين لمواجهة متطلبات سوق العمل، وإكسابهم المهارات الأساسية بالتدريب، واستحداث تخصصات جديدة، وتعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة بالمدارس الفنية، وتقسيم التعليم الفنى إلى نظامين، أحدهما فنى، والآخر مهني".

هذا ولقد القاء خطاب رئيس الجمهورية فى إحتفالية عيد العمال لعام^٤ ٢٠١٥ الضوء ليس فقط على أهمية النهوض بمنظومة التعليم الفنى إنما بالنتشيد والتأكيد على أهمية وجود الأيدى العاملة المصرية المدربة فى الفترة الراهنة حتى تلبي احتياجات المشاريع التنموية العملاقة التى بصدد اقامتها للنهوض بالإقتصاد

المصرى. لم يقتصر خطاب الرئيس على ذلك إنما جاء مؤكداً على رفضه لإفتراسية استقدام عمالة من الخارج لتغطية احتياج السوق المحلى.

ومن مالا شك فيه أن رسالة الرئيس قد وضعت الوزارة الناشئة فى اختبار صعب يتطلب اجتيازه بنجاح قدر كبير من التعاون والمرونة ليس فقط على مستوى وزارات وأجهزة الدولة المعنية بل كذلك الجهات الغير حكومية العاملة فى مجال التنمية المجتمعية.

خلفية تاريخية:

إن خير دليل وشاهد على عظمة وحرفية العامل المصرى فى الحقب التاريخية المختلفة هو ما خلفه من تشيد وزخرفة ونقش على جدران المعابد والقصور والكنائس والمساجد... الخ . وقد إرتبط الإهتمام بالتعليم الفنى فى مصر فى العصر الحديث مع وصول محمد على باشا لحكم مصر فى عام ١٨٠٥ ، كان جلياً لمحمد على أن الطريق الوحيد لتحقيق مخططه لبناء دولة قوية فى مصر قائمة على أسس علمية حديثة هو وجود نظام تعليمي حديث يضمن تنشئة جيل من أبناء البلد قادر على تحمل المسؤولية فى عملية الإصلاح والنهوض بالبلاد.

بدأ محمد على بإرسال بعثات تعليمية الى أوروبا وعلى وجه الخصوص الى فرنسا للإطلاع والوقوف على أحدث ما وصلت اليه العلوم فى ذلك الوقت. تزامن مع ذلك إنشاء المدارس وفقاً للنظم الحديثة، وإنشاء ديوان خاص بها بهدف الاشراف والمتابعة. لم تقتصر جهود محمد على ذلك فقط بل شملت أيضا نقل المعارف والعلوم الأوروبية إلى مصر بواسطة استقدام المدرسين الأجانب إلى مصر، والترجمة عن اللغات الأوروبية والتي تطلب النهوض بالطباعة بإعتبارها أهم وسيلة لنقل الحضارة والثقافة الأوروبية.

بلغ عدد المدارس الإبتدائية التي انشأها محمد علي ٦٦ بالإضافة الى المدارس التخصصية ، فشملت مدارس للطب والهندسة والطب البيطري والزراعة واللغات ومدارس حربية للطوبجية والخيالة. هذا إلى جانب مدارس للموسيقى والفنون والصناعات. ومن أهم المدارس العالية التي أنشأها محمد علي على سبيل المثال مدرسة الطب التي تأسست عام ١٨٢٧ والصيدلة عام ١٨٢٩ فى أبي زعبل، ونقلت المدرستان الى القصر العيني عام ١٨٣٢ ثم الحق بهم مدرسة التمريض او الحكيمات (سيدات) والتي تم انشاها فى عام ١٨٣٢ حيث كان

نظام الدراسة فيها لمدة ست سنوات قسمت الى فترتين، السنة الأولى والثانية كان يدرس فيها الأدب العربي، أما الأربع سنوات التالية فكان التركيز فيها على مبادئ الجراحة والتطعيم ومعالجة الجروح... الخ.

المدارس الفنية: وتشمل المدارس الزراعية والهندسية أما المدارس الزراعية فكان أهمها مدرسة الزراعة بشبرا الخيمة، والمدرسة الزراعية بنبروه التي انشأت عام ١٨٣٦م. وكانت هيئة التدريس في هذه المدارس من أعضاء البعثة الزراعية الذين عادوا من أوروبا. أما المدارس الهندسية فقد عني بها محمد علي عناية خاصة نظراً لاحتياج البلاد إلى مهندسين لمسح الأرض وحفر الترع وإنشاء القناطر والجسور وتشديد المصانع ودراسة طبقات الأرض للبحث عن المعادن وخدمة الجيش ببناء التكنات والطوابي والإستحكامات. ولقد أنشئت اول مدرسة تعنى بالهندسة فى القلعة عام ١٨١٦م، ثم مدرسة بولاق عام ١٨٣٤م، التي نظمت على نسق مدرسة الهندسة ببائيس، ثم إنضمت إليها مدرسة المهندسين بالقناطر الخيرية ومدرسة المعادن بمصر القديمة.

المدارس الصناعية: وكان أهمها: (أ) مدرسة الفنون والصنائع التي أنشئت عام ١٨٣٩م بهدف تخريج الصناع المهرة (ب) مدرسة الكيمياء التي أنشئت في مصر القديمة لدراسة الصناعات الكيمائية (ج) مدرسة المعادن التي أنشئت في عام ١٨٣٤م لدراسة كل ما يتعلق بالصناعات المعدنية.

مدرسة الألسن: أمر محمد علي بإنشائها عام ١٨٣٦م باسم مدرسة الترجمة، ثم تغير اسمها إلى "مدرسة الألسن". ويرجع الفضل في إنشائها إلى اقتراح من رفاعة الطهطاوي الذي تولى إدارة المدرسة وعني فيها بتدريس اللغتين العربية والفرنسية، تليهما اللغة التركية والإنجليزية.

وتجدر الإشارة هنا الى أن مصر شهدت منذ تولى محمد علي باشا حتى قيام ثورة ١٩٥٢م تجربتين صناعيتين ، الأولى فى عهد محمد علي والثانية على يد طلعت حرب باشا ، وصولا الى الرئيس جمال عبد الناصر والذى أولى اهتمام بالغا بالتصنيع الحربي والمدنى حيث "أدرك عبد الناصر أن نجاح الجيش المصري أيام محمد علي يرجع إلي تبني الدولة إنشاء مصانع حربية متطورة واستجلاب الخبرة الأجنبية لإدارة هذه الصناعات، في نفس الوقت الذي أرسلت فيه بعثات للطلبة المصريين لإكتساب العلم والخبرة في الخارج لإحلالهم محل الأجانب مستقبلاً. لكنه أدرك أيضاً أن إهمال الصناعات المدنية كان أكبر أخطاء محمد علي".^٦

"أدرك عبد الناصر من تجربة طلعت حرب أن بناء مصانع لتصنيع مستلزمات البلد بدلاً من الإعتماد على الخارج هو شيء أساسي لضمان استقلال البلد لكنه أدرك أن ترك عملية التصنيع للقطاع الخاص لن تؤدي إلي تصنيع البلد بالصورة التي يحقق بها الإكتفاء الذاتي. لذلك قام عبد الناصر بدمج التجريبتين: أنشأ المصانع الحربية واستقدم بعض العلماء والمهندسين الألمان، للعمل في المصانع الحربية لتطوير صناعة مصرية حربية، ثم أنشأ القطاع العام لتولي الصناعات المدنية الثقيلة مثل صناعة السيارات والحديد والصلب والصناعات الكيماوية وغيرها والتي ربما لن يقدم على إنشائها القطاع الخاص".^٧

إن الدرس المستفاد من قراءة التاريخ هو أن التصنيع الحربي أو المدني يعتبر من أهم الدعائم التي تركز عليها الدول المتقدمة. لذا فإن الإهتمام بالإرتقاء بالتعليم الفني يمكن أن يصنف تحت بند الأمن القومي للدولة .

خلفية قانونية:

صدرت العديد من القوانين المتعلقة بالعملية التعليمية بمصر والتي كانت تهدف لتنظيم ووضع الأسس الحاكمة للعملية التعليمية بشكل عام . أما فيما يختص بالتعليم الفني فهناك القانون رقم ٧٥ لعام^٨ ١٩٧٠ و صدر فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٠، حيث الغاء القوانين أرقام ٢٢ و ٢٦١ و ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٥٧ و ٢٣ لسنة ١٩٥٨ و ٢٧ لسنة ١٩٦٢ والقرارين الجمهوريين رقمي ٢٢٨٧ و ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٢. وبلغ اجمالى مواد ٣٩ مادة .

وقد تم الغاء العمل بهذا القانون بموجب قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمتعارف عليه "بقانون التعليم" والذي ركز فى بابه الثالث والرابع على التعليم الثانوى الفنى و التعليم الفنى نظام الخمس سنوات ، حيث بلغ اجمالى المواد المنظمة للعملية التعليمية الفنية ١٧ مادة.(لمزيد من المعلومات حول مواد القانون وتعديلاته انظر مرفق رقم (١)

المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي:

أ - تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها:

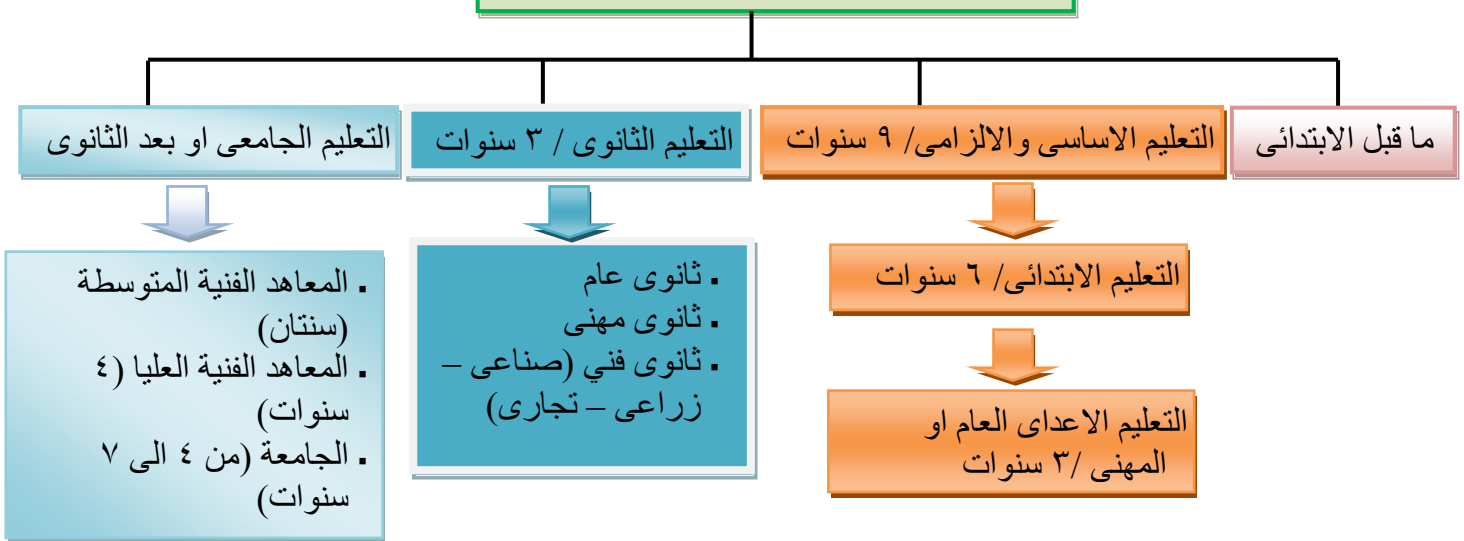
الصورة العامة للتعليم الفني (المشاكل - والقصور) :- أولا وقبل البدء فى تحليل المشكلة فإنه من الأهمية استيضاح بعض المفاهيم ، والإحصائيات والأنواع المختلفة للتعليم بشكل عام والفني بشكل خاص.

ب- التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها:

تتعدد وتتنوع أسباب وعراقيل هذه المشكلة التي نحن بصددنا الآن وهي كالأتى :

ينقسم النظام التعليمى بجمهورية مصر العربية الى اربعة مراحل اساسية على النحو التالى^٩ :-

النظام التعليمى بجمهورية مصر العربية



هذا ويلتحق الطالب بالتعليم الإعدادى العام أو الفني بناء على نتائجه فى نهاية المرحلة الابتدائية. فإذا اجتاز الطالب امتحانات المرحلة الإبتدائية التى تعقد على مستوى المحافظة يستطيع الإلتحاق بمدارس الإعدادى العام، بينما يحول الراسبين الى مسار الإعدادى الفني. وتعد معدلات الرسوب فى المرحلة الإبتدائية منخفضة للغاية .

وفقا للتقرير النهائى لـ "مسح النش والشباب فى مصر - ٢٠١١" والذي تم اعداده بواسطة مجلس السكان الدولى بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء فان " تم تصميم التعليم الفني بحيث يقدم تعليما علميا وقابل للتطبيق للشباب الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق بالثانوية العامة والجامعة بسبب

حصولهم على درجات قليلة . وتحظى مسألة التعليم الفنى بأهمية خاصة لان ٣٧,٢ % من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥-٢٩ سنة هم خريجون الثانوية الفنية وهذا يعنى تقريبا ان ٢ من بين ٥ شباب يدرسون فى التعليم الثانوى الفنى".

توجد خمسة انواع من المدارس الثانوية الفنية وتشمل الصناعية والتجارية والزراعية والسياحة والفنادق والتمريض، وتبلغ نسب الالتحاق بالمدارس كالتالى:-

٥٣% فى المدارس الصناعية ،

٣٣% فى المدارس التجارية ،

١٠,٣% فى المدارس الزراعي،

٢,٣% فى المدارس السياحية ،

١,٤% فى مدارس التمريض.

كما اشار التقرير الى وجود فوارق قوية فى انواع المدارس طبقا للنوع (ذكور /اناث) فعلى سبيل المثال انخفاض نسبة التحاق الفتيات عن البنين بالمدارس الصناعية ، حيث تبلغ النسبة (٣٦,٤ % مقابل ٦٣,١ ذكور) وكذلك الحال فى المدارس الزراعية ، حيث تبلغ النسبة (٥,٥% مقابل ١٣,٢% ذكور). وتختلف هذه النسب كلية فى كل من مدارس التمريض (١٠٠% اناث) والمدارس التجارية (٥٢,٦ % اناث).

هذا ولقد ألقى التقرير الضوء على وجود علاقة وثيقة بين الثروة ونوع التعليم الفنى فكلما كان الشباب اكثر فقرا قلت امكانية التحاقهم بالمدارس الفنية الصناعية أو السياحة والفندقة أو التمريض وزادت امكانية التحاقهم بالمدارس الفنية التجارية والزراعية.

ت- التعرف على مدى الوعى والمعرفة لدى المجتمع المحلى بأبعاد المشكلة وتأثيراتها:

وفقا لما جاء فى استراتيجية برنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر للعام (٢٠١٢ - ٢٠١٧)^{١١} بتمويل مشترك من الحكومة المصرية والإتحاد الأوروبى يمكن تلخيص مشاكل التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر الموثقة توثيقا جيدا فى الآتى:

- افتقار البلد إلى العمال الذين لديهم التعليم والتدريب المهني لزيادة الإنتاجية، وكذلك الي منهم مبتكرين وقابلين للتكيف من الناحية التكنولوجية.

- تدنى الصورة الاجتماعية للتعليم الفني والتدريب المهني، ووجود تحديات طبقية وثقافية يجب مواجهتها لتشجيع الناس، خصوصا الشباب والشابات ، للإلتحاق ببرامج التعليم الفني والتدريب المهني.
- انخفاض التقدير المهني بين المعلمين والمدربين والإداريين فى التعليم الفني والتدريب المهني .
- قطاع التعليم الفني والتدريب المهني به العديد من المتنافسين ومجزا فى تنظيمه ورؤيته المستقبلية . ويتصف هذا القطاع بالمنافسة والتنافس المؤسسي أكثر من تميزه بالتعاون والتماسك.
- انخفاض الجودة على جميع المستويات، الأمر الذى يؤدي إلى عدم ظهور العمل الجيد الذي يجب ان يتم، والذي يخلق انطباع عام ضدالتعليم الفني والتدريب المهني، ولاسيماالقطاع العام.
- العديد من برامج التعليم الفني والتدريب المهني تفتقر الى وثاقة الصلة بالموضوع وعدم ارتباطها باحتياجات سوق العمل. وأظهر المسح الذى قام به البنك الدولي عام ٢٠٠٤ أن ١,٢٢ في المائة من المشروعات المصرية تعتبر أن انخفاض مهارات اليد العاملة عائقا رئيسيا أمام ممارسة الأعمال . وبحلول عام ٢٠٠٧ أعرب ٦,٣٠ في المائة من المشروعات عن وجهة النظر نفسها وحدثت تغيرات هيكلية رئيسية في الاقتصاد منذ التسعينيات من القرن الماضى، ولكن التعليم الفني والتدريب المهني لم يتوقعها أو يستجيب لهاعلى أي نطاق مهم.
- أدى نقص الاستثمار إلى اتجاهات ومناهج برامج تعليمية بائدة والتي تتطلب مراجعة، وإلى معلمين ومدربين يفتقرون إلى المهارات والخبرات اللازمة لإعداد الناس لظروف العمل المعاصر. كما أن الكثير من المعدات والمرافق الأخرى في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني متهالكة، وبعضها ينقصه المال لشراء المواد الضرورية للتدريب العملي .
- تقديم التعليم الفني والتدريب المهني غير متاح للجميع، مع تغطية جغرافية متفاوتة وانخفاض نسبة مشاركة الفتيات والنساء.

هناك القليل من الترابط بين التعليم الفني والتدريب المهني والاتجاهات التعليمية الأخرى وعدد قليل من طلاب التعليم الفني والتدريب المهني ينتقلون إلى التعليم العالي والطرق المؤدية إلى التدريب الفني المتقدم يسيطر عليها معايير وشروط تعليمية لاتتفق مع التدريب المهني.

ج - تحديد الإجراءات المجتمعية المحلية للتكيف مع المشكلة:

إن الإهتمام المتزايد بالتعليم الفني في مصر وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، مع وجود التحديات الهائلة الراهنة، يركز على قاعدة مهمة في منظومة النهوض بالإقتصاد المصرى حيث "ان نظام التعليم الفني والتدريب المهني لديها القدرة على المساهمة في جهود البلاد للحد من البطالة، وخلق مساواة اجتماعية أكبر، وتعزيز القدرة التنافسية العالمية"^{١٢}. وبالرغم من ذلك فإنه "في مصر ما زال هنالك جدل حول دور التعليم الفني والتدريب المهني كأداة تقليدية لمعالجة الفشل في التعليم العام ولتشجيع الإندماج الإجتماعي، وحول التعليم الفني والتدريب المهني كبرنامج ديناميكي لتعزيز الإقتصاد القائم على المعرفة وتحسين القدرة التنافسية وكفاءة المؤسسات"^{١٣}.

الخيارات والبدائل:

فيما يتعلق بدور المرأة فى السياسات العامة ودورها من أجل تعليم فنى يلبي إحتياجات سوق العمل المصرى:

الحل المقترح:

مقدمة: يقوم / يعتمد التسلسل التوصيفى للعماله الفنية فى مصر على ٥ شرائح اساسية^١ وهى (١) مساعد ، (٢) عامل ماهر ، (٣) فنى ، (٤) فنى اول ، (٥) مهندس. وتعتبر شريحة العامل الماهر من اكثر الشرائح التى يعتمد عليها سوق العماله فى مصر مما يستوجب ضرورة الاهتمام بها وادراجها ضمن منظومة التعليم الفنى المؤسسى. وتقوم هذه الشريحة على نسبة من تلاميذ المرحلة الاعداية الذين فشلوا فى اجتياز إمتحانات إتمام المرحلة (ساقطى/ راسبى الإعداوية) بالاضافة الى نسبة من المتسربين من التعليم ، بالإضافة الى نسبة أميين اتجهوا جميعهم الى الورش الصناعية فى مناطقهم السكنية وغيرها لتعلم حرفة على أيدى حرفين من اجل الإستفادة اقتصاديا. ويبدأ مشوار هذه الشريحة من العماله المهرة من سن ١٠ سنوات وأقل الى ما فوق.

البديل المقترح:

أن تقوم وزارة التعليم الفنى بتصميم برنامج دراسى (تجربى) يستهدف الطلاب الذين لم يتجازوا إمتحانات المرحلة الإعداوية وليس لديهم القدرة المالية أو الإستعايبية على مواصلة التعليم العام. حيث يهدف البرنامج لإنتاج دفعة من العماله المهرة لتتماشى وتلبى إحتياجات الخطة الإقتصادية للدولة.

الآية التطبيق:

١. المدة الزمنية للبرنامج الدراسى :- تتكون المدة الزمنية للبرنامج من عامين دراسيين يقوم على أساس الفصل الدراسى ذو الـ ٣ اشهر (بواقع ٣ فصول دراسية فى العام الواحد) ويتم تقسيم المواد وفقا لكل فصل دراسى والهدف من ذلك تكثيف الجرعات التعليمية لتحفيز الطالب على الإستيعاب النظرى والعملى .

على سبيل المثال : اذا فرضنا ان العام الدراسى يتكون من ١٢ مادة تعليمية... يتم تقسيم المواد بواقع ٣ مواد فى الفصل الدراسى والذى مدته ٣ اشهر وينتهى بالتقييم النهائى للطالب (الإمتحانات)، يليه فترة ١٠ أيام (اجازة) ثم يبدأ الفصل الدراسى الثانى ، فى حالة رسوب الطالب يمكنه إعادة الإمتحان فى نهاية الفصل الذى يليه (اذا كانت المادة غير متصلة بمواد الفصل الدراسى الجديد).

٢. يتم عمل امتحان للقراءة والكتابة (لاستخراج شهاة محو الأمية) للايفاء بمتطلبات قانون العمل.
٣. يعتمد البرنامج نظام القدرات والمهارات الخاصة للطلاب ، حيث يتاح للطلاب أن يختار التخصص الذي يتناسب مع قدراته الاستعابية ومهارته المهنية. على سبيل المثال فى الفصل الدراسى الاول يتم اعطاء مقدمة فى مجال التصنيع ، التشيد والنجارة ، الزراعة ، ويرافق هذه المواد تقييم عملى للطلاب لتحديد مدى مناسبة المجال مع قدراته ، وبناء على نتيجة هذا التقييم يتم تحديد المجال الفنى الذى يستكمل الطالب فيه الدراسة لمدة العامين.
٤. يحتوى المحتوى التعليمى على مواد مثل :-التعامل الامن مع الادوات والمواد ، مقدمة للمحاسبة وحساب التكاليف (عمل ميزانية بشكل مبسط)، ثقافة العمل ، مبادئ اللغة الانجليزية (القدرة على قرأت الارقام وكذلك المصطلحات الخاصة بالتخصص) التوعية باخطار الممارسات الضارة بشكل عام ، على سبيل المثال المخدراتالخ.
٥. يهدف التركيز على مجال التصنيع والتشيد والنجارة والزراعة لتلبية متطلبات الخطة الاقتصادية للدولة فى الفترة الراهنة.
٦. لم يتم تحديد الفترة الزمنية للبرنامج المقترح تصميمه وهى (عامين) بشكل عشوى وانما بناء على الأسباب الاتية:
 - ✓ توصلت دراسة تم اجراءها بواسطة منظمة العمل الدولية لعام (٢٠١٣) حول التلمذة الصناعية الغير رسمية^{١٥} الى أن مدة العامين تعتبر الفترة الزمنية التى يحتاجها ويقضيها الطالب لتعلم الحرفة فى الورش.
 - ✓ الإستجابة لمتطلبات سوق العمل الراهنة والملحة.
 - ✓ التقليل فى ميزانية تكلفة البرنامج.

العوامل المساعدة لتنفيذ وتفعيل الحل المقترح:

١. توافر الإرادة والدعم السياسى :- وقد ظهر ذلك جليا فى خطابات رئيس الجمهورية فى مناسبات عدة^{١٦} حيث أشار مرار لإحتياج الدولة الملحة للأيدي العاملة لنتوam مع خطة الدولة الإقتصادية فى الوقت الراهن. وقد تتوج هذا الإهتمام بإنشاء وزارة معنية بالتعليم الفنى والتدريب المهنى.

٢. توافر الموارد المالية :- وهى عبارة عن اجمالى مبلغ ١١٧^{١٧} مليون يورو تمثلت فى منحة من الحكومة المصرية بلغت ٦٧ مليون يورو و مبلغ ٥٠ مليون يورو منحة من الاتحاد الاوروبى للنهوض بالتعليم الفنى فى مصر .
٣. توافر الموارد الادارية :- انشاء وزارة للتعليم الفنى والتدريب المهنى والتي تمثل كيان مستقل متكامل لتنظيم العمل فى التعليم الفنى ووضع استراتيجيات، واعادة الهيكلة للنهوض بالعملية التعليمية الفنية. وترجع أهمية وجود كيان مستقل فى سرعة ومرونة اتخاذ القرار فيم يختص بعملية التطوير.
٤. توافر احتياج سوق العمالة :- وفقا للخطة الاقتصادية للدولة والتي يحتل جزء كبير منها المشاريع الزراعية والتشيد والبناء.
٥. توافر الدعم الاعلامى :- ولقد ظهر ذلك بوضوح من خلال البرامج الاعلامية التي اولت اهتمام بموضوع التعليم الفنى وذلك من خلال افراد مساحة واسعة لاستضافة وزير التعليم الفنى د. محمد يوسف للتحديث عن وزارته الجديدة وخطط النهوض بها.

المخاطر / الآثار الايجابية والسلبية:-

الاثار الايجابية:-

- ✓ توفير الأيدى العاملة الأزمة لتلبية احتياجات خطة الدولة الإقتصادية،
- ✓ يعمل كشريان يغذى احتياجات سوق العمل ، حيث يتسم بالمرونة (قابل لتغير أقسامه المهنية حسب خطط الدولة الإقتصادية)،
- ✓ امداد سوق العمل بنوع جديد من العمالة التي تتسم بالإنضباط والجدية والإحترافية المهنية،
- ✓ حماية الطالب (الطلاب) من جشع واستغلال بعض أصحاب الورش،
- ✓ حماية الطالب (الطلاب) من التعرض للممارسات الضارة (كالتدخين - المخدرات) والتي قد يتعرض لها عن طريق مخالطته لأفراد اكبر منه فى العمر،
- ✓ احتواء الأعداد التي قد لا يناسبها التعليم العام (أسباب اقتصادية أو قدرتهم الإستيعابية للمواد) وتحويل مسارهم الى التعليم الفنى بما يتناسب مع قدراتهم ومهارتهم الخاصة ، حيث يعتبر البرنامج المقترح تصميمه بمثابة فرصة حقيقة (ثانية) للطالب لاثبات نفسه بناء على قدرته الاستيعابية ومهارته مما يساعده على تخطى نظرة المجتمع له "كساقط او فاشل".

الآثار السلبية:

- ✓ قد يعتبره البعض بأنه انتهاك لحقوق الطفل وتعرضه لآعمال لا تتناسب مع عمره،
 - ✓ تبنى الطلاب لمنهجية عدم الإهتمام بالتعليم العام وتحويل مساهمهم للتعليم الفنى، مما يشكل عب على الوزارة تتمثل فى زيادة الإحتياج لتوفير اعداد المدارس والمواد والأدوات والألات المطلوبة للعملية التعليمية،
 - ✓ زيادة فى أعداد الايدى العاملة والتي قد لا تتناسب مع احتياج سوق العمل فى وقت لاحق.
- مما لا شك فيه أن هنالك كثير من التحديات والصعوبات تواجه اعادة هيكلة التعليم الفنى فى مصر والتي تطلب تظافر لجهود جميع الجهات المعنية بالعملية التعليمية الفنية. ويهدف برنامج "هى" من هذه الورقة المشاركة فى تلك الجهود المبذول. لذى فقد راعينا أن يتسم مقترحنا بتوافر صفة العملية ، الواقعية ، المرونة بالإضافة الى مشاركة المجتمع فى تطبيقه أملين أن تساهم فى تحسين العملية التعليمية الفنية والإرتقاء بها.

الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

١. وزارة التعليم الفنى والتدريب المهنى (جهة اساسية) .
٢. الشركات الصناعية الخاصة والعامة .
٣. اتحاد الصناعات.
٤. وزارة الزراعة.
٥. وزارة الصناعة والتجارة.
٦. وزارة القوى العاملة.
٧. وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

المرفقات:-

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمتعارف عليه "بقانون التعليم" ^{١٨}:- المواد الخاصة بالتعليم الفني

الباب الثالث : التعليم الفني الثانوي

مادة (٣٠) :

يهدف التعليم الثانوي الفني إلى إعداد فئة "الفني" في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والخدمات، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين. ويتم القبول في نوعيات التعليم الثانوي الفني بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، ووفقاً للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم.

مادة (٣١) :

تحدد بقرارات من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم مواصفات-المدارس الفنية، وخطط العمل بها، والمسئوليات الملقاة عليها، وتلحق بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب طلابها تتناسب مساحتها مع عدد طلابها ونوع الدراسة بها وأقسامها.

مادة (٣٢) :

يكون في كل مدرسة فنية مجلس إدارة تمثل فيه قطاعات الإنتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها في الإدارة، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص.

مادة (٣٣) :

تحدد أقسام الدراسة في نوعيات التعليم الثانوي الفني وفقاً لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية. ويصدر وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قرارات بالمواد الدراسية التي تشملها كل مجموعة في كل نوعية من نوعيات التعليم الثانوي الفني وشعبة وطريقة توزيع المواد الدراسية وعدد الدروس المخصصة لها على الصفوف المختلفة وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان.

مادة (٣٤) :

لمدارس التعليم الثانوي الفني أن تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها ويتم تمويل هذه المشروعات وإدارتها ومحاسبتها وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم. كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج أن تستفيد من إمكانات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة.

مادة (٣٥) :

يجوز للعاملين الفنيين في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات التقدم لامتحانات مدارس التعليم الثانوي الفني من الخارج، ويصدر بشروط التقدم للامتحان ونظامه قرار من وزير التعليم وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (٣١) من هذا القانون.

مادة (٣٦):

يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي الفني امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه "دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث " ويحدد فيه نوع التخصص، ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أوخاصة تشرف عليها الدولة ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسما قدره خمسة جنيهاً. ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهيات الكبرى والصغرى بدرجات المواد الدارسية، قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي. ولايسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ومع ذلك يجوز للطالب التقدم لامتحان من الخارج مرة رابعة على أن يؤدي في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيهاً.

مادة (٣٧) :

يشترط لدخول امتحانات النقل والامتحانات العامة ألا تقل نسبة حضورالطالب عن % ٥٧ من مجموع الدروس المقررة للتدريبات المهنية بصرف النظر عن سبب الغياب.

الباب الرابع : التعليم الفني نظام السنوات الخمس

مادة (٣٨) :

تهدف المدارس الفنية إلى إعداد فئتي " الفني الأول " و " المدرب " في مجالات الصناعة والزراعة و التجارة والإدارة والخدمات . ويتم القبول في هذه المدارس من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ووفقا للشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم. ويجوز له أن يقرر النظام الداخلي في بعض أو كل هذه المدارس مع تحديد مقابل الإقامة والغذاء وقواعد الإعفاء منها.

مادة (٣٩) :

تحدد أقسام الدراسة الفنية نظام السنوات الخمس وفقا لمتطلبات خطط التنمية على مستوى الدولة، ويصدر وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قراراً بتحديد - - هذه الأقسام والمواد الدراسية في كل منها

وطريقة توزيعها وعدد الدروس المخصصة لها وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والإمتحان.

مادة (٤٠) :

يكون في كل مدرسة فنية مجلس إدارة تمثل فيه قطاعات الإنتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها في الإدارة . ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من وزير التعليم.

مادة (٤١) :

للمدارس الفنية أن تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، ويتم تمويله هذه المشروعات وإدارتها ومحاسبتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرارا من وزير التعليم كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج أن تستفيد من إمكانات هذه المدارس فيرفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف والعمال وذلك في دائرة المحافظة.

مادة (٤٢) :

يعقد في نهاية الصف الخامس امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس ويحدد فيه نوع التخصص. ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الخمسة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة.

ويؤدى كل من يتقدم لهذا الامتحان رسما قدره خمسة جنيهات، ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي. ولايسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات، ويجوز للطالب أن يتقدم للإمتحان من الخارج مرة رابعة ،على أن يؤدى في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيها. ويسمح للطالب الذي استنفذ مرات الرسوب في دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس بدخول امتحان دبلوم الدراسة الفنية نظام السنوات الثلاث وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة (٣٦ من هذا القانون) .

مادة (٤٣) :

يجوز للخريجين من مستوى فئة " الفني " وكذلك للحاصلين عل شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة استكمال دراستهم إلى مستوى " الفني الأول " طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التعليم.

مادة (٤٤) :

يطبق في شأن المدارس الفنية نظام السنوات الخمس حكم المادة (٢٥) من هذا القانون فيما يتعلق بالتغيب عن الدراسة وحكم المادة (٣٧) في شأن نسبة الحضور.

مادة (٤٥) :

يجوز للطالب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصف وبما لا يجاوز ثلاث مرات في المرحلة كلها ويجوز للمنفصل بسبب استنفاد مرات الرسوب التقدم من الخارج مرة واحدة لامتحان الصف الذي يليه، وفقا لقواعد التي يضعها وزير التعليم، على أن يؤدي رسما للامتحان، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه بعد أداء رسم إعادة القيد، ويصدر وزير التعليم قرار بتحديد كل من الرسمين بما لا يقل عن عشرة جنيهات ولا يجاوز عشرين جنيها.

مادة (٤٦) :

ألغيت بالمادة رقم (٤) من القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧

المراجع:-

¹ الاعلان العالمى لحقوق الانسان :

<http://www.un.org/ar/documents/udhr/>

² الدستور المصرى لعام ٢٠١٤:

http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/download/Constitution_٢٠١٤.pdf

³ تحديد مهام واختصاصات وزارة التعليم الفني بقرار وزاري:

http://www.alsbbora.com/main_edu.asp?v_article_id=٣٤٦٩٧

⁴ كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسي في احتفال عيد العمال:

<https://www.youtube.com/watch?v=bjoxX-٩٠mnl>

⁵ "عصر محمد على" (٢٠٠٩) عبدالرحمن الرفاعى. دار المعرف ، مصر.

http://www.marefa.org/index.php/%D٨%B٩%D٨%B٥%D٨%B١_%D٩%٨٥%D٨%AD%D٩%٨٥%D٨%AF

[_D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨A_\(%D٩%٨٣%D٨%AA%D٨%A٧%D٨%A٨\)](http://www.marefa.org/index.php/%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨A_(%D٩%٨٣%D٨%AA%D٨%A٧%D٨%A٨))

⁶ "البرنامج الصناعى فى مصر : اسباب الفشل وعوامل النجاح- جمال عبد الناصر - استيعاب الماضى واستشفاف المستقبل" ابراهيم عبد المطلب .

<http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=٩٢٩٦>

⁷ مكرر.

⁸ شبكة قوانين الشرق - تشريعات الدول العربية:

<http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=٤٣٤٠٦>

⁹ "مسح النشء والشباب فى مصر : التقرير النهائى، (يناير ٢٠١١)" مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتعاون مع مجلس السكان الدولى.

¹⁰ "مسح النشء والشباب فى مصر : التقرير النهائى ، (يناير ٢٠١١)" مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتعاون مع مجلس السكان الدولى (ص ٧٤ - ٧٥).

¹¹ "استراتيجية برنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر للعام (٢٠١٢ - ٢٠١٧)":

<http://issuu.com/nany-alb/docs>

¹² "استراتيجية برنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر للعام (٢٠١٢ - ٢٠١٧)" (ص ٩):

<http://issuu.com/nany-alb/docs>

¹³ مكرر.

^{١٤} التسلسل التوصيفي للعمالة الفنية في مصر : تم ذكر هذه المعلومة ضمن لقاء وزير التعليم الفني د. محمد يوسف : برنامج صالة التحرير مع عزة مصطفى حلقة الاحد بتاريخ (٢-٨-٢٠١٥):

http://youtubenw.blogspot.com/٢٠١٥/٠٨/٢-٨-٢٠١٥_١٣.html

^{١٥} "التلمذة الصناعية غير الرسمية في المشروعات الصغيرة والتناهيية الصغر - المنهج البديل" (٢٠١٣) منظمة العمل الدولية.

^{١٦} كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الندوة التثقيفية ال ١٩ التي أقامتها القوات المسلحة بتاريخ (١٦-٨-٢٠١٥):

<https://www.youtube.com/watch?v=iDbVDoofKcA>

^{١٧} تم ذكر هذه المعلومة ضمن لقاء وزير التعليم الفني د. محمد يوسف : برنامج صالة التحرير مع عزة مصطفى حلقة الاحد بتاريخ (٢-٨-٢٠١٥):

http://youtubenw.blogspot.com/٢٠١٥/٠٨/٢-٨-٢٠١٥_١٣.html

^{١٨} وزارة التربية والتعليم - جمهورية مصر العربية:

http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Decisions/Lists/DocLib_Title_Laws/EducationActNo١٣٩٠

[f١٩٨١.pdf](http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Decisions/Lists/DocLib_Title_Laws/EducationActNo١٣٩٠)